العرب
الإثنين 2020/02/24
السنة 42 العدد 11627

أمير قطر في عمّان لمقايضة المواقف بالمساعدات الاقتصادية

إلى أي مدى سيقبل الأردن بتغيير اصطفافاته مقابل وعود قطرية قد لا تصدق

تتراوح طموحات قطر من وراء تحرّكها الكثيف صوب المملكة الأردنية بين استخدام سلاح المساعدات الاقتصادية لاستدراج عمّان إلى خارج محور الاعتدال العربي وتقريبها من محور التشدّد التركي، وبين تعديل مواقف المملكة من تنظيم الإخوان المسلمين محليا وإقليميا، دون أن يعني ذلك أنّ تحقيق تلك الأهداف مضمون بشكل آلي، إذ من المستبعد أن تنساق عمّان في لعبة "بيع المواقف" وتغيير الاصطفافات بالشكل الفجّ الذي تسعى إليه الدوحة.

حسابات إقليمية قطرية قد تكون أقرب إلى الأوهام

عمان - يبحث أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني من خلال جولته العربية التي قادته، الأحد، إلى المملكة الأردنية على أن تشمل لاحقا كلّا من تونس والجزائر، عن منافذ لفك عزلة بلاده عن محيطها الخليجي والعربي والناتجة عن سياساتها المهدّدة للاستقرار والتي انجرّت عنها مقاطعة كلّ من السعودية والإمارات ومصر والبحرين لها، بينما فشلت الدوحة في إنهاء تلك المقاطعة بعدم استجابتها لمطالب تلك الدول وعلى رأسها فك ارتباطها بالتنظيمات المتشدّدة والإرهابية.

وقالت مصادر دبلوماسية عربية إنّ من أهداف الشيخ تميم أن يشرح للقيادة الأردنية الأسباب التي دعت بلاده إلى استقبال مدير جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد مؤخرا في الدوحة.

وأكّدت أنّه سيؤكّد لعمّان استعداد قطر لتقديم مساعدات إلى حركة حماس الفلسطينية تقدر بخمسة عشر مليون دولار شهريا كي تحافظ الحركة على الهدنة مع إسرائيل.

> من أهداف زيارة أمير قطر للأردن شرح أسباب استقبال بلاده لمدير الموساد الإسرائيلي في الدوحة

وذكر دبلوماسي عربي أن أمير قطر سيحاول إقناع الأردن، الذي لديه مصلحة في قيام دولة فلسطينية، بأنّ الدوحة لا تشجع من خلال مساعدة حماس على تكريس انفصال غزة عن الضفة الغربية، بل كل ما تريده هو الحؤول دون نشوب حرب جديدة بين إسرائيل والحركة.

وحلّ الشيخ تميم، الأحد، بالأردن في زيارة هي الثالثة له منذ توليه مقاليد السلطة في بلاده خلفا لوالده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني منتصف العام 2013، الأمر الذي يظهر تركيزا قطريا استثنائيا على المملكة الأردنية المحسوبة تقليديا على محور الاعتدال العربي بقيادة السعودية.

وضم الوفد المرافق لأمير قطر إلى الأردن مسؤولين قطريين كبار من بينهم وزير الخارجية ووزير المالية ورئيس جهاز أمن الدولة، إضافة إلى مدير إدارة المحافظ الإقليمية في جهاز قطر للاستثمار.

وبحسب مراقبين فإنّ لذلك التركيز هدفا واضحا وهو إضعاف علاقة عمّان بالرياض وباقي عواصم الخليج واستدراجها نحو تركيا التي أصبحت تشكّل مع قطر محورا داعما لجماعة الإخوان المسلمين أملا في التمكين لهم في عدد من البلدان العربية مثل ليبيا وتونس وغيرهما.

كما أنّ للتحرّك القطري الكثيف صوب الأردن وسيلة واضحة تتمثّل في استغلال الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة للمملكة، عبر إغداق وعود الاستثمار والمساعدات المالية عليها.

ولا يخلو هذا الجانب من إشكالين اثنين يتمثّل الأول في مدى استعداد الأردن لتلقّي مساعدات مشروطة، خصوصا وأن من الشروط ما يفرض عليه تعديل مواقفه، وتغيير نهجه السياسي والتضحية بعلاقات حيوية مع قوى إقليمية من حجم السعودية.

أما الإشكال الثاني فيتمثل في مدى الوثوق في مصداقية قطر ومدى استعدادها للإيفاء بوعودها في ظلّ عدم إيفاء الدوحة بوعد سابق لعمّان بتوفير عشرة آلاف موطن شغل للأردنيين. وسيكون الأمر أكثر صعوبة على المملكة الأردنية في حال حاولت قطر أن تتدخّل، مقابل المساعدات الاقتصادية، في طريقة تعامل المملكة مع تيار الإخوان المسلمين الذي تتميّز علاقته بالسلطة بكثير من الشدّ والجذب بسبب عدم ثقة الدولة في قادته وعملها على تحجيم دورهم رغم عدم منعهم من ممارسة النشاط السياسي.

وجاءت زيارة الشيخ تميم للأردن بعد أكثر من عامين على خفض التمثيل الدبلوماسي للمملكة مع الدوحة، عقب قطع الدول الأربع لعلاقتها مع قطر في يونيو 2017، وقرار عمّان آنذاك سحب ترخيص مكاتب قناة الجزيرة القطرية بسبب دورها المحرّض ضد المملكة والمنحاز بشكل كبير لإخوان قطر.

وبحسب بيان صادر عن الديوان الملكي فإن موضوع زيارة أمير قطر للبلاد ولقائه العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني هو "بحث سبل تطوير العلاقات الأخوية بين البلدين وآليات تفعيل التعاون بينهما في مختلف المجالات، خصوصا الاقتصادية منها، إضافة إلى التطورات في المنطقة". وكان العاهل الأردني قد زار قطر ثلاث مرات خلال الأعوام 2011 و2012 و2013.

وأعلنت قطر في يوليو 2018 تخصيص عشرة آلاف وظيفة للأردنيين للعمل على أراضيها، وتعهدت باستثمار 500 مليون دولار في مشاريع بالأردن، وذلك بعد يومين من إعلان السعودية والإمارات والكويت تقديم مساعدات بقيمة 2.5 مليار دولار للمملكة التي تمر بأزمة اقتصادية حادة.

ويعتمد اقتصاد المملكة إلى حد كبير على المساعدات الخارجية وخصوصا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

وقد تأثر بشدة جراء النزاعين في العراق وسوريا وبات الدين العام يتجاوز الـ40 مليار دولار. وتؤوي المملكة نحو 650 ألف لاجئ سوري فروا من الحرب في بلدهم منذ مارس 2011، يضاف إليهم بحسب الحكومة الأردنية، نحو 700 ألف سوري دخلوا الأردن قبل اندلاع النزاع.

وتقول عمّان إن الكلفة التي تتحملها نتيجة الأزمة السورية تجاوزت العشرة مليارات دولار.

وللمفارقة فإنّ أردنيين كثيرين لا يتردّدون في اتهام قطر بالمسؤولية المباشرة عما آلت إليه الأوضاع في سوريا، وذلك بتعاونها مع تركيا على دعم المتشدّدين ما أدى إلى حرف الثورة عن مسارها وتحويل الوضع هناك إلى حرب عبثية طويلة.

انتشار كورونا في إيران يعمّق الإرباك في العراق

بغداد - يزداد الهلع في العراق من إمكانية دخول فايروس كورونا إلى البلاد، بعدما ضرب سريعا في إيران المجاورة، مسقطا 6 ضحايا بنسبة وفيات مرتفعة تنذر بكارثة.

وفور الإعلان الإيراني عن تسجيل إصابات بالفايروس، شكلت بغداد غرفة عمليات على أرفع المستويات، سرعان ما اجتمعت 3 مرات، معلنة عن إجراءات سريعة، من بينها حظر الرحلات الجوية بين العراق وإيران، وإيقاف التبادل الحدودي بين الجانبين بشكل شامل، مؤقتا.

وقالت الحكومة إنها فرضت إجراءات صارمة لفحص الآلاف من الشاحنات التي تدخل العراق قادمة من إيران يوميا، لنقل مختلف البضائع، في إطار عملية تبادل تجاري من طرف واحد، مستمرة منذ أعوام.

لكن الأخبار القادمة من مطارات بغداد والبصرة والسليمانية تؤكد أن الرحلات بين العراق وإيران مستمرة لغاية مساء الأحد، وبمعدلها الطبيعي، برغم الإعلان عن توقفها منذ الخميس.

وتضاربت روايات المصادر الحكومية في تفسير أسباب استمرار الرحلات الجوية بين العراق وإيران، إذ تشير إحداها إلى أن الرحلات التي استمرت بين الخميس والأحد خصصت لإعادة مواطنين عراقيين عالقين في إيران، لكن مصادر الخطوط الجوية العراقية نفت تلقيها أي بلاغات رسمية لتعديل جدول رحلاتها من وإلى إيران.

ومن بين 28 حالة أعلنت عنها إيران، توفي ستة مصابين، ما وضع هذا البلد في صدارة قائمة نسبة الوفيات الأعلى خارج الصين.

وألمح ساسة عراقيون إلى أن إيران حاولت إخفاء أمر إصابة عدد من مواطنيها بفايروس كورونا لدواع سياسية وأمنية، لكنها فوجئت بموت اثنين من المصابين، ما دفعها إلى التصريح في وقت متأخر، كان فيه الفايروس قد تفشى بين دوائر أوسع من سكانها.

وعبر هؤلاء عن خشيتهم من تكرار سيناريو الكشف المتأخر عن وجود الفايروس داخل العراق، ليس لدواع سياسية أو أمنية كما فعلت إيران، بل بسبب فشل الجهاز التنفيذي في معظم مهامه. ويحذر أطباء عراقيون من أن الوضع الصحي في إيران يقدم مؤشرات كارثية عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في العراق، في حال تسرب الفايروس إليه، بمقارنة البنية التحتية للقطاع الصحي في البلدين.

ويرتبط قلق العراقيين بأن الفايروس الصيني ضرب في مدينة قم الإيرانية بقوة، وهي المدينة التي يرتادونها بكثرة، طيلة فصول العام، لزيارة مرقد "المعصومة"، وهي فاطمة بنت جعفر الكاظم، أحد أشهر الأئمة في السيرة الشيعية الاثني عشرية.

والسبت الماضي أبلغ عراقي قادم من إيران السلطات الصحية في مدينة الناصرية، جنوب البلاد، بأنه يعاني أعراض إصابة فايروسية، ما استدعى احتجازه وإرسال عينة من دمه إلى مختبرات الحكومة في العاصمة بغداد، ليتبين أنه مصاب بإنفلونزا عادية.

وفي البصرة، لا تزال السلطات الصحية تحتجز عائلة عراقية مكونة من أربعة أفراد عادت للتو من الصين عبر إيران، بانتظار الكشف عن نتائج تحليلاتها المختبرية.

ويشكك العديد من المدونين العراقيين في بيانات السلطات الرسمية بشأن هذا الفايروس، فيما يخشى آخرون أن يتسبب تهالك البنى التحتية للقطاع الصحي العراقي وسوء الإدارة ونقص الخبرة في تسرب الفايروس، لاسيما في المدن التي تشهد تدفقا إيرانيا مستمرا لزيارة العتبات المقدسة، ككربلاء والنجف.

لكن غرفة العمليات العراقية تؤكد أن الإجراءات المتخذة كفيلة بحماية العراق من هذا الفايروس، مشيرة إلى أنها وزعت أجهزة كشف متطورة، بينها كاميرات خاصة، في المنافذ الحدودية والمطارات، للكشف المبكر عن أي إصابة.

من ينجو من الرصاص قد يموت بكورونا

إيران تضغط على شريان الملاحة الدولية عبر الحوثيين

الرياض - تعمل جماعة الحوثي المتمرّدة في اليمن، على دفع التصعيد إلى أقصاه وذلك بتهديدها أمن الملاحة البحرية، لتضغط بذلك على عصب حساس، ليس للمملكة العربية السعودية وباقي بلدان المنطقة فحسب، ولكن أيضا للكثير من بلدان العالم التي يُعتبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر شريانا حيويا لنقل نفط الخليج إلى أسواقها.

وأعلن التحالف العربي الداعم للسلطة اليمنية الشرعية بقيادة السعودية، الأحد، عن إحباطه هجوما إرهابيا حاول الحوثيون تنفيذه جنوبي البحر الأحمر.

وجاءت العملية بعد إقدام الحوثيين نهاية الأسبوع الماضي على استهداف مرافق مدنية داخل الأراضي السعودية بطائرات مسيّرة وصواريخ باليستية ومجنّحة.

ويُنظر إلى مثل تلك العمليات التي يقوم بها الحوثيون باستخدام أسلحة إيرانية على أنّها تنفيذ مباشر لأوامر قادمة من إيران الخاضعة في الوقت الحالي لضغوط هائلة سياسية واقتصادية من قبل الولايات المتحدة ما يجعل طهران تعمل على خلط الأوراق واستدامة التوتّر في اليمن الذي تمثّل أراضيه ومياهه الإقليمية مجالا حيويا لأمن السعودية والمنطقة ككلّ.

وتقول مصادر سياسية خليجية إنّ إصدار إيران أوامر لوكلائها الحوثيين بالتصعيد جاء وليد قراءة إيرانية لزيارة وزير الخارجية الأميركي الأخيرة إلى السعودية باعتبارها بداية مرحلة جديدة من التنسيق بين واشنطن والرياض في مواجهة السياسات الإيرانية المهدّدة للأمن الإقليمي والدولي، خصوصا وقد حمل الخطاب السياسي الأميركي المواكب للزيارة إشارات قوية إلى ذلك.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية اليمنية، العقيد الركن تركي المالكي قوله "إنّ قوات التحالف البحرية رصدت صباح الأحد محاولة للميليشيا الحوثية المدعومة من إيران القيام بعمل عدائي وإرهابي وشيك بجنوب البحر الأحمر باستخدام زورق مفخخ ومسيّر عن بعد".

وأشار المالكي إلى أن الحوثيين قاموا "بإطلاق الزورق المفخّخ من محافظة الحديدة، وتم إعطابه وتدميره من قبل قوات التحالف البحرية".

> أوامر إيرانية للحوثيين بالتصعيد استباقا لمرحلة جديدة من التنسيق السعودي الأميركي ضد سياسات طهران

ويشرف اليمن على مضيق باب المندب في الطرف الجنوبي للبحر الأحمر وهو أحد أهم مسارات الملاحة لناقلات النفط المتجهة من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

ويعوّل الحوثيون في خوض الحرب باليمن، وأيضا في استهداف الأراضي السعودية وفي تنفيذ بعض العمليات ضدّ الملاحة البحرية، بشكل أساسي على ترسانة من الأسلحة الإيرانية المهرّبة، رغم ادّعائهم "تصنيع" تلك الأسلحة محليًا، وهو ما يراه الخبراء والمختصّون أمرا مجافيا للمنطق ويتجاوز القدرات التقنية والمادية للمتمرّدين.